قرارات المجلس الأعلى للاستثمار

فى 2016/11/1

أ.د. عبد القادر دياب

مع انخفاض معدل الادخار والاستثمار المحلى، بل والأجنبى أيضاً خاصة فى السنوات الأخيرة وما صاحب ذلك من انخفاض معدل النمو الاقتصادى، جاءت الحاجة الملحة إلى ضرورة مراجعة وتحسين مناخ الاستثمار فى مصر، وتحفيز الاستثمار المحلى والأجنبى وبخطى سريعة، ومن ثم جاءت قرارات المجلس الأعلى للاستثمار بتاريخ 2016/11/1، والتى يمكن أن يستخلص منها ما تتضمنه من أدوات لترويج وتحفيز الاستثمار إلى جانب ما تنطوى عليه أيضاً من أهداف وأبعاد تنموية يمكن بيانها فيما يلى:

(1) أدوات ترويج وتحفيز الاستثمار المحلى والأجنبى والتى تتضمنها هذه القرارات وتشمل:

- منح الأراضى المخصصة لبعض الأنشطة، وفى مواقع محددة بالمجان.
- تخفيض أسعار الأراضى المخصصة، ومنح خصم على أسعارها فى مجالات، ومواقع استثمارية محددة.
- منح إعفاء ضريبى لمشروعات محددة تفيد فى تحسين ميزان المدفوعات بما تستهدفه من إنتاج لغرض التصدير أو الإحلال محل الواردات.
- إعفاء ضريبى ولمدد محددة لمشروعات معينة تقوم على إنتاج سلع إستراتيجية توجه إلى التصدير أو الإحلال محل الواردات.
- أدوات أخرى تحسن من مناخ الاستثمار وتهدف إلى التغلب على البيروقراطية والإسراع بتنفيذ المشروعات الاستثمارية، وتحسين أداءها نحو تحقيق أهدافها، وتشمل:
  - ☒ إصدار تراخيص مؤقتة ولمدة عام لحين توفيق المصانع لأهدافها.
  - ☒ التصالح الضريبى بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (والتى ليس لها ملفات ضريبية) لتمكينها من الاستفادة من فرص التمويل المتاحة بفائدة مخفضة، وكذلك الأراضى التى تطرح للاستثمار.
  - ☒ إلزام الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار خلال 15 يوماً.
  - ☒ تكليف الأمانة الفنية للمجلس بعقد لقاءات مع مجتمع الأعمال لدراسة جميع مقترحات إزالة معوقات الاستثمار ، وعلى أن تعرض نتائج هذه اللقاءات على المجلس بشكل فورى.
  - ☒ تشكيل لجنة دائمة بوزارة الاستثمار لبحث شكاوى المستثمرين، ورفع تقرير دوري بشأنها للمجلس الأعلى للاستثمار.

☒ الموافقة على قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتأسيس شركة للترويج للاستثمار داخلياً، وخارجياً.

☒ تفعيل المشاركة مع القطاع الخاص من خلال وحدة مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص، ودراسة أفضل إطار مؤسسي لتبعيتها.

☒ الموافقة على زيادة عدد الشركات التابعة للدولة التى سيتم طرح نسبة20-24% منها خلال السنوات الثلاث القادمة، على أن يشمل ذلك شركات مشروع الريف المصري، والعاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة، ومحطات الكهرباء.

(2) الأهداف والأبعاد التنموية التى تنطوي عليها هذه القرارات: تنطوى هذه القرارات على مجموعة من الأهداف والأبعاد التنموية التى يمكن استخلاصها فيما يلى:

(1/2) منح أولوية لترويج وحوافز الاستثمار لأقاليم ومحافظات محددة تشمل:

(أ) محافظات الصعيد: حيث تضمنت هذه القرارات : (1) تخصيص الأراضى الصناعية المرفقة فى الصعيد مجاناً، وفقا للضوابط والاشتراطات التى تضعها الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وطبقاً للخريطة الاستثمارية للدولة، (2) الموافقة على إعفاء الاستثمار الصناعي والزراعى الجديد فى الصعيد من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات من تاريخ استلام الأرض، (3) وبالنسبة للمدن الجديدة فى الصعيد يكون سعر المتر المربع 500 جنيه على أن يبدأ تسليم الأراضى بمرافقها بعد عام.

(ب) العلمين، والعاصمة الإدارية الجديدة، والمدن الجديدة فى شرق بورسعيد، والعلمين، والجلالة، والإسماعيلية الجديدة : حيث طرح الأراضى لهذه المدن بنسبة خصم 25% عن التسعير المحدد، وذلك لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ الطرح.

(2/2) منح أولوية لترويج وحوافز الاستثمار لمشروعات الإنتاج السلعى صناعى، وزراعى، حيث تضمنت هذه القرارات: (1) الموافقة على الإعفاء من الضريبة على الأرباح لمشروعات استصلاح الأراضى الزراعية التى تنتج محاصيل رئيسية يتم استيرادها من الخارج أو المحاصيل التى يتم تصديرها إلى الخارج، (2) الموافقة على الإعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة 5 سنوات للمشروعات الجديدة لتصنيع المنتجات أو السلع الإستراتيجية التى يتم استيرادها من الخارج أو الموجهة للتصدير إلى الخارج.

(3/2) منح أولوية لترويج وحوافز الاستثمار فى إنتاج السلع الإستراتيجية، وعلى نحو ما تشير إليه أولوية الاستثمار بالبند (2/2).

(4/2) منح الفرص لدمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الإقتصاد الرسمى، وتوفير فرص التمويل منخفضة التكلفة أمامها مع إستفادتها من الأراضى المطروحة للإستثمار، حيث

تضمنت هذه القرارات إتخاذ الإجراءات القانونية للتصالح الضريبى مع هذه المشروعات لتمكينها من الفرص المشار إليها.

(5/2) الموافقة على إنشاء المجلس القومى للمدفوعات لخفض استخدام النقد خارج البنوك.

إن منح الأولويات المشار إليها لا ينفى شمولية هذه القرارات للاستثمار فى باقى المجالات الاستثمارية الأخرى، وفى المناطق والأقاليم الأخرى بالجمهورية، بما تشمله كثير من القرارات المشار إليها من قبل وبما تتضمنه من قرارات تستهدف تحسين مناخ الاستثمار والقضاء على البيروقراطية والإسراع فى تنفيذ المشروعات الاستثمارية، والسابق ذكرها فى البند رقم (1).

وأخيراً إن ما تتضمنه هذه القرارات من أدوات لتحسين مناخ الاستثمار، وتحفيز الاستثمار فى مجالات الاقتصاد المصرى، وبالأبعاد التنموية المشار إليها تعد خطوة فى بداية المسار الصحيح لتحفيز الاستثمار، ودفع معدلات النمو الاقتصادى، وتبقى أهمية الإسراع فى وضع هذه القرارات فى إطارها التشريعى مع الربط فيما بينها، والأدوات الأخرى الحاكمة للإستثمار من أجل التوافق فيما بينها من حيث تحقيق التوازن فيما بين صالح المستثمر، وصالح المجتمع والإقتصاد الوطنى للتمكين من التنفيذ، 0000 كما تبقى أهمية متابعة تنفيذ هذه القرارات وتقييم النتائج.

تحريراً فى 2016/11/17

أ.د. عبد القادر دياب